

العراق

المالكي يحتكر كل «الإنجازات»!

«حجج واهية»، ورد على الاتهامات الموجهة إليه بأنه رجل السعودية في العراق بالقول إنه يفتخر بعلاقاته مع السعودية وكل الدول العربية. في غضون ذلك، حمل ائتلاف «متحدون النجفي، الولايات المتحدة المسؤولة القانونية والأخلاقية عن اختلال التوازن في العراق والمعاناة المستمرة للمواطن العراقي، بحسب بيان للائتلاف. وقال الائتلاف، في البيان، إن «ذكرى التاسع من نيسان ثمر اليوم، وهو اليوم الذي تم فيه احتلال العراق وإسقاط النظام من قبل تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة الأميركية». ومضى قائلاً: «الظلم لا يزال موجوداً، ولا يزال المواطن يئن من الحقوق المهدورة». وطالب الائتلاف واشنطن بـ«الوقوف أكثر من أي وقت بشكل جدي إزاء تعهداتها للمواطن العراقي» (الأخبار، الأناضول)

سلطته السابقة حينما قام بتجفيف الأهوار وعملية غلق المياه أو حينما قام بقتل الشرفاء والعلماء والمراجع». ويذكر أن مكتب المالكي كشف في 6 نيسان عن قيام عناصر «داعش» الموجودين في الفلوجة بقطع المياه عن مناطق الوسط والجنوب لمدة يومين. في هذا الوقت، أكد رئيس الوزراء العراقي الأسبق، زعيم ائتلاف الوطنية العراقية، إباد علاوي أن «الكتل السياسية العراقية متفقة على عدم منح رئيس الحكومة نوري المالكي ولاية ثالثة»، منتقداً التدخل الإيراني في العراق ومعتبراً أن «طهران لا تقدر الخصوصيات العراقية». ورأى علاوي أن «الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها آخر الشهر الجاري ستكون مفصلية للعراق والمنطقة»، مضيفاً أنه تم استبعاد 39 مرشحاً بينهم وزير ورئيس مجلس محافظة من ائتلاف الوطنية العراقية الذي يتزعمه

أن يختار المواطنين الذين عرفوا خبرهم من شهرهم، وأولئك يشكلون غالبية البرلمان والحكومة، ومن ثم يعملون على تشريع القوانين وإقرارها في البرلمان الذي وظيفته الأساسية التشريع وليس مناقشة الحكومة على القضايا التنفيذية». من جهة أخرى، وفي خطاب آخر له، رأى المالكي في كلمته الأسبوعية أمس أن «القاعدة والمتحالفين معها من «داعش» والبعث المقيور، ارتكبوا جريمة بشعة تضاف إلى جرائمهم اليومية التي يستهدفون بها الشعب العراقي». وأضاف المالكي أن «الوقت حان لحسم قضية الفلوجة وتحرير المياه هذه مسؤوليتنا، ندافع عن شعبنا وعن الأبرياء وندافع عن العراق والعملية السياسية التي يريدون القضاء عليها»، مشيراً إلى أن «القاعدة والبعث و«داعش»، هم الوجه الآخر للسياسية التي كان يعتمد عليها نظام البعث في ظل

في خطاب مستفز للكتل السياسية في العراق ويندرج ضمن حملته الانتخابية، رأى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أمس أن الإنجازات التي شهدتها البلاد لم تحدث بجهد الآخرين، بل بجهد كتلة دولة القانون في الحكومة والبرلمان، مشيراً إلى أن موقف الآخرين لم يكن موحداً، ولو كان موحداً لأنجزنا أكثر مما تحقق». وقال المالكي، خلال الاعلان الرسمي لائتلاف دولة القانون في محافظة النجف، إن «الاقتصاد العراقي تحسن كثيراً، ومن موازنة لم تصل إلى 25 مليار دولار إلى موازنة تصل إلى أكثر من 130 مليار دولار»، مضيفاً «ونحننا أيضاً في مجال الزراعة وازدادت عائداتنا الزراعية إلى حد الاكتفاء، وهذا يحصل لأول مرة في العراق». وأضاف المالكي «عشنا ظروفاً صعبة في ظل ما يسمى الشراكة الوطنية»، ورأى أن «حكومة الأغلبية السياسية تعني

في وقت تطغى فيه الحملات الانتخابية على المشهد السياسي العراقي، خرج رئيس الوزراء العراقي أمس لينسب إلى كتلته النيابية كل الإنجازات التي تحققت في الفترة الأخيرة، متجاهلاً باقي الكتل النيابية

أوكرانيا

كيف تلوح بالقوة وبوتين يحذرنا من عواقب

في غضون ذلك، سعت موسكو أمس لتهدئة مخاوف كييف والغرب بشأن وجود قوات روسية قرب الحدود مع أوكرانيا، ونفت أنها تفكر في غزو شرق البلاد. وقالت وزارة الخارجية الروسية، في بيان: «ليست لدى الولايات المتحدة والغرب أي أسس للمقلق. روسيا قالت عدة مرات إنها لن تشن أي نشاط غير عادي وغير مخطط له سابقاً على أراضيها قرب الحدود مع أوكرانيا ذي أهمية عسكرية». إلى ذلك، شككت الولايات المتحدة في النتائج التي قد تنجم عن اجتماع رباعي مع روسيا وأوكرانيا والاتحاد الأوروبي في الأسبوع المقبل في أوروبا محاولة حل الأزمة الأوكرانية. وقالت مساعدة وزير الخارجية لشؤون أوروبا فكتوريا تولاند: «في الواقع، ليست لدينا توقعات كبرى من هذه المحادثات، لكننا نعتقد أن من المهم جداً إبقاء باب الدبلوماسية مفتوحاً». وقال مصدر أوروبي إن وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي سيلتقون يوم 16 الجاري في بروكسل لبحث تطورات الأوضاع في شرق أوكرانيا وإمكانية توسيع قائمة العقوبات ضد روسيا. (الأخبار، أ ف ب، الأناضول، رويترز)

المجموعة، الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعد ذلك طالباً منه المساعدة قائلاً: «السيد بوتين، أرحم مقاتليك. إذا فقدتنا ستخسر آخر أمل في توفير جار جيد». وأعلنت أجهزة الأمن الأوكرانية أنه أطلق سراح 56 شخصاً من أصل ستين «رهينة» تحتجزهم هذه المجموعة.

والأربعين المقبلة، «وستستخدم القوة إذا أخفقت المفاوضات». أعلن نشطاء مسلحون يتحصنون داخل مبنى أمن الدولة في مدينة لوهانسك بشرق أوكرانيا منذ أيام أنهم «الأمم الأخير» لأوكرانيا. وخاطب فيتالي، الذي يصف نفسه بأنه قائد

فرانك فالتر شتاينماير، إمكانية عقد أول اجتماع لمجموعة الاتصال الدولية الذي يهدف إلى جمع روسيا وأوكرانيا على طاولة واحدة لإيجاد حل سياسي للأزمة الأوكرانية. وأكد شتاينماير، خلال حديثه في جلسة البرلمان الألماني، أنه «يجب أن ننجح في المرحلة القادمة»، «ويجب أن ننجح في عقد لقاء مباشر بين روسيا وأوكرانيا». من جهتها، اتهمت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل روسيا بأنها لا تتخذ الخطوات اللازمة لتخفيف الأزمة المتعلقة بأوكرانيا. وقالت، في كلمة ألقاها أمام البرلمان: «سنواصل فعل ما كنا نفعله. نواصل الحوار من ناحية، لكن نوضح من ناحية أخرى أن وجهة نظرنا هي أن أوكرانيا لها الحق في اختيار طريقها. نحن نطالب بذلك. يتعين أن تقرر أوكرانيا مستقبلها». في غضون ذلك، أكد وزير الداخلية الأوكراني، أرسين أفاكوف، أن حكومة بلاده لا تستعد استعمال القوة لحل الأزمة في شرق البلاد. وقال أفاكوف إن الوضع في تلك المنطقة حيث يسيطر انفصاليون مؤيدون لروسيا على مباني حكومية في مدينتي على الأقل، سيحل خلال الساعات الثماني

حذر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، كيف من عواقب ما قد تقوم به في شرق أوكرانيا، ملوحاً بأن دعم موسكو الاقتصادي لها «لن يستمر إلى الأبد»، في وقت لمحت فيه الحكومة الأوكرانية إلى أنها ستستخدم القوة لحل المشكلة الانفصالية في هذه المنطقة. وقال بوتين، خلال لقائه بأعضاء الحكومة الروسية برئاسة ديمتري مدفيديف: «أمل أن لا تقوم كييف بأفعال لا يمكن تعويضها». وذكر بوتين أن روسيا تقدم الدعم لاقتصاد أوكرانيا باستثمار مليارات الدولارات، على الرغم من عدم اعترافها بنظام كييف، مؤكداً أن هذا الدعم «لن يستمر إلى الأبد»، منتقداً في الوقت نفسه الدول الغربية؛ لأنها لم تقدم دولاراً واحداً لأوكرانيا، رغم اعترافها بالنظام الحاكم في كييف. من جهته، أفاد رئيس الوزراء ديمتري مدفيديف، بأن حجم ديون أوكرانيا لروسيا بلغت 16,6 مليار دولار، معظمها مستحقات بيع الغاز الطبيعي، مشيراً إلى عدم التزام أوكرانيا شروط الاتفاق المبرم بهذا الخصوص، وإلى أن لشركة «غاز كروم» الحق في استخدام نظام الدفع المسبق. أعلن وزير خارجية ألمانيا،

اعلن المسلحون في مدينة لوهانسك أنهم الأمم الأخير لأوكرانيا (أ ف ب)



إيران و«1+5» نحو اتفاق نهائي قبل 20 حزيران

المعلنة والمواد تقتصر على الاستخدام السلمي»، مضيفاً «نحتاج إلى مزيد من الأدوات للتحقق من أن كل الأنشطة في إيران هي للأغراض السلمية». إلى ذلك، قالت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية إن إيران استنكرت أمس تحفظات الحكومة الأميركية على مرشحها حامد أبو طالب لمنصب مبعوث طهران لدى الأمم المتحدة، قائلة إنها «غير مقبولة». وقال المتحدث باسم الحكومة الإيرانية إن «أبو طالب من بين أفضل أصحاب الخبرة بين الدبلوماسيين الإيرانيين، ولديه خبرة العمل كسفير في إيطاليا وبلجيكا وأستراليا». وكان بعض أعضاء الكونغرس الأميركي قد أعربوا عن غضبهم إزاء اختيار الدبلوماسي الإيراني المخضرم، ويقولون إنه لعب دوراً في أزمة الرهائن في إيران في الفترة من عام 1979 إلى عام 1981. (أ ف ب، رويترز، الأناضول)

الكبرى مستعدة لبدء صياغة اتفاق طويل الأمد بشأن الحد من برنامج طهران النووي، في مقابل تخفيف العقوبات. لكن لم يتضح ما إذا كانوا سينجحون في التغلب على الخلافات. في هذا الوقت، قال مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو، أمس، إن إيران تتعاون مع المفتشين الدوليين الذين يسعون للحصول على إجابات بشأن صواعق يمكن أن تستخدم في تفجير شحنة نووية، في إطار تحقيق أوسع في أنشطة طهران. وعندما سئل أمانو عن تنفيذ الاتفاق، ردّ بقوله «نعمل على ذلك وهم متعاونون». وأضاف إن «موظفينا في إدارة السلامة يجرون اتصالات عن قرب معهم». كذلك رأى أمانو «أن إيران تنفذ الاتفاق النووي المؤقت الذي تم التوصل إليه في العام الماضي مع القوى العالمية الست حسب الخطة». وقال إن «مشكلة إيران هي التأكيد على أن الأنشطة

على عناصر ملموسة لاتفاق نهائي لحل أزمة الملف النووي الإيراني. وبعد يومين متتاليين من الاجتماعات، رأت أشتون أن جولة المباحثات الحالية كانت «إيجابية»، لكنها اعترفت بوجود خلافات ما زالت قائمة بين مجموعة «1+5» وإيران. وأعربت عن أملها بـ«التوصل إلى صياغة نهائية لمشروع الاتفاق في 20 حزيران المقبل»، أي قبل انتهاء الموعد المحدد للمفاوضات بعشرة أيام، لكنها أكدت أن القوى العالمية الست وإيران بحاجة إلى «الكثير من العمل المكثف» للتغلب على الخلافات في المحادثات الخاصة ببرنامج طهران النووي. كذلك تحدث وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، قائلاً إن الجولة ضمت مناقشات مفصلة. ويرى مراقبون أن الجانبين قد يتمكنان من التوصل إلى العناوين الرئيسية للاتفاق في الجولة المقبلة. ورأى ظريف أن الجمهورية الإسلامية

اختتمت إيران ومجموعة «1+5» أمس جولتهما الثالثة من المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني، في العاصمة النمساوية فيينا، بالاتفاق على عقد جولة رابعة في 13 أيار المقبل في فيينا، في وقت جدد فيه المرشد علي خامنئي دعمه للمفاوضات النووية، لكنه استبعد وفقاً للبرنامج النووي الإيراني. وقال خامنئي إن إيران وافقت على التفاوض «لكسر المناخ المعادي حيال الجمهورية الإسلامية»، مشيراً إلى أن «من الضروري استمرار هذه المفاوضات». وذكر بأن «السياسة الثابتة للجمهورية الإسلامية هي عدم حيازة السلاح النووي»، معرباً عن الأمل أيضاً بأن تكون العلاقات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية «تقليدية وليست استثنائية». وفي السياق، كشفت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي كاترين أشتون أنه سيتم خلال الجولة الرابعة التفاوض

على عناصر ملموسة لاتفاق نهائي لحل أزمة الملف النووي الإيراني. وبعد يومين متتاليين من الاجتماعات، رأت أشتون أن جولة المباحثات الحالية كانت «إيجابية»، لكنها اعترفت بوجود خلافات ما زالت قائمة بين مجموعة «1+5» وإيران. وأعربت عن أملها بـ«التوصل إلى صياغة نهائية لمشروع الاتفاق في 20 حزيران المقبل»، أي قبل انتهاء الموعد المحدد للمفاوضات بعشرة أيام، لكنها أكدت أن القوى العالمية الست وإيران بحاجة إلى «الكثير من العمل المكثف» للتغلب على الخلافات في المحادثات الخاصة ببرنامج طهران النووي. كذلك تحدث وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، قائلاً إن الجولة ضمت مناقشات مفصلة. ويرى مراقبون أن الجانبين قد يتمكنان من التوصل إلى العناوين الرئيسية للاتفاق في الجولة المقبلة. ورأى ظريف أن الجمهورية الإسلامية